(الاطماع الدولية في ارتيريا ودور الامم المتحدة في تسويتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية)

م.د. حسن كاظم عبيس غضيب الطائي
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية
husn182192@gmial.com

م. دعاء عبد الهادي محمد
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية
hum591.duaa.abdulhadi@uobabylon.edu.iq

ملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة دور الأمم المتحدة في النزاع الإثيوبي– الإرتيري ١٩٤٦–١٩٥٢م، وما رافقها من تنافس دولي بين الدول الأوروبية الكبرى، وقوى الاستعمار العالمية الجديدة لفرض إرادتها على إرتيريا، بحكم موقعها الاستراتيجي، وكونها ممر رئيسي للسفن التجارية الدولية على مدخل البحر الأحمر، والدور الذي رسمته الأمم المتحدة في تحديد مصير إرتيريا في خضم التنافس الدولي عليها.

Abstract:

This study aims to examine the role of the United Nations in the Ethiopian-Eritrean conflict of 1946-1952, and the accompanying international competition among major European powers and new global colonial forces to impose their will on Eritrea, given its strategic location as a key passage for international trade vessels at the entrance to the Red Sea. The study also explores the role the United Nations played in determining Eritrea's fate amidst this international competition.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، إرتيريا، أثيوبيا،القرن الافريقي،الاستعمار.

المقدمة:

بعد هزيمة إيطاليا في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، أصبحت المستعمرات الإيطالية في إفريقيا مطمعاً لكثير من الدول العالم المنتصرة في الحرب، والمتحالفة ضد دول المحور، والراغبة بفرض سيطرتها على تلك المستعمرات، للاستفادة من ثرواتها الطبيعية، وموقعها الاستراتيجي.

وهذا ما قاد إلى حدوث تنافس دولي على تلك المستعمرات، فسارعت الأمم المتحدة حديثة النشأة آنذاك، إلى حل تلك المشكلات، بما يحقق أطماع الدول الكبرى، ويمنع المشادات فيما بينها، بما يؤدي إلى

اندلاع صراعات إقليمية صغيرة، تقود إلى نشوب حرب عالمية جديدة، وفي هذا الإطار كان تدخل الأمم المتحدة في النزاع بين إثيوبيا وإرتيريا، فما هو طبيعة النزاع الأثيوبي– الإرتيري، وما هو دور الأمم المتحدة فيه.

المحور الاول:الأطماع الدولية والاقليمية في إرتيريا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م:

تعد إثيوبيا إحدى دول إقليم شرق إفريقيا، الواقعة في منطقة القرن الإفريقي، وكانت تسمى سابقاً بالحبشة وتعني الشعوب المختلطة (الخوند: مج١، ٩٧)، ويحدها خمسة دول، هي: من الشمال إريتريا، من الشرق جيبوتي والصومال، من الجنوب كينيا، من الغرب جمهورية السودان (الكيالي د.ت: ج١، ٦٢)، وتعد أثيوبيا في العصر الحديث من الدول الحبيسة[١]، إذ لا توجد لها منافذ بحرية على العالم الخارجي، لذلك كانت مطالبها أن تتوسع على حساب الدول المجاورة نظرا لحاجتها لهذا المنفذ (أبو بكر، ١٩٩٨: ٣٤)، وكان اعتماد أثيوبيا على عدد من الموانئ البحرية الواقعة في الدول المجاورة لها، أبرزها ميناء مصوع الإرتيري[٢]، ومن الناحية الديمغرافية فالمجتمع الأثيوبي مزيج من الجنس الإفريقي للقبائل الإفريقية، والجنس القوقازي التابع للقبائل العربية التي هاجرت من جزيرة العرب و مصر إلى أثيوبيا (شاكر، ١٩٨٣: ٣٩)، و يوجد عدد كبير من القوميات في البلاد، تتبع مجموعات إثنية مختلفة يصعب تحديدها، إذ بلغت ٨٣مجموعة عرقية ما بين قومية وشعوب وأجناس (البشير، ٢٠٠٩: ١٣٣).

أما إريتريا: تقع إريتريا في القرن الإفريقي في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، وتحتل موقعاً استراتيجياً مهماً لها إطلالة كبيرة على البحر الأحمر، وتشكل مثلثاً واسعاً، تمتد قاعدته من الشرق على الغرب، ويتجه رأسه إلى الشمال (نايدل، ١٩٧٧: ٩)، يجاورها من الشمال ومن الغرب جمهورية السودان، ومن الجنوب أثيوبيا، وجمهورية جيبوتي من اتجاه الجنوب الشرقي، ويبلغ طول الساحل الإرتيري ١١٥١كم، ويتبع لها عدد كبير من الجزر، تتركز نسبة كبيرة منها في جزئه الأوسط، وهي جزر صغيرة مستوية السطح، تكاد تخلو من السكان، وتحقق هذه الجزر لإريتريا سيطرة استراتيجية على باب المندب (الخوند: مج١، ٢٥٨)،

[١]– الدول الحبيسة: هي الدول التي تتمتع بموقع قاري، وتحيط بها اليابسة من كل جهاتها، وبالتالي يحرمها موقعها من وجود أي منفذ بحري يربطها بالبحار والمحيطات المفتوحة للملاحة الدولية. انظر: عبد ربه، محمد حسن عبد السلام(٢٠١٩): الموقع الحبيس ومشكلاته الجيوبوليتيكية، جامعة المنوفية، كلية الآداب، ص٢.

[٢]– مصوع: تعد أقدم المدن الإرتيرية، وهي الميناء الرئيس للبلد على البحر الأحمر، ويعني اسمها مكان النداء، وقد أصبحت مكان تجاري مهم، إذ تمر فيها مختلف السفن، تجتمع فيه تجارة آسيا وأوروبا. انظر: مجموعة مؤلفين: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (إقليم شرقي أفريقيا)، مج١٠، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ص٧٣٣–٧٣٥.

وتمتلك إريتريا ميناءين حيويين هما ميناء عصب[٣] و يقع في جنوب البلاد، و ميناء مصوع ويقع إلى الشمال في اتجاه السودان.

الأطماع الدولية في إرتيريا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م:

بعد هزيمة دول المحور والتي تشمل كلا من (ألمانيا واليابان وإيطاليا) في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩– ١٩٤٥م(أبو بكر، ١٩٩٨: ٣٣)، خرجت تلك الدول من التنافس الدولي الاستعماري، وهذا ما أدى إلى خروج مستعمراتها من سيطرتها، إلى قوى دولية جديدة، ومنها المستعمرات الإيطالية، التي خرجت عن سيطرة الاستعمار الإيطالي، وتم توزيعها بين الدول الاستعمارية الأخرى، فأحيلت إدارة إرتيريا عام ١٩٤١م إلى بريطانيا، حتى يتم البت في مصيرها.

عملت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥م) على إشعال الجبهة الإرتيرية، فسعت لتأليب الشعب الإرتيري على الاحتلال الإيطالي، وبدأت بريطانيا تقدم وعودها للشعب الإرتيري، والمتعلقة باستقلال البلاد، إذا تعاون الشعب وخاصة المجندين منهم في الجيش الإيطالي مع دول الحلفاء(حامد: ٣٢)، لكن الإدارة البريطانية بعد انتصار الحلفاء في المعركة، لم تف بوعدها للشعب الإرتيري، بل بذلت أقصى ما تستطيع لإنهاء الكيان الإرتيري، وذلك من خلال تجزئة البلاد بين السودان وأثيوبيا، بما يلائم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، دون أن تعطي أي جدية لمطالب السكان بحق تقرير مصيرهم، وزادت سوء أوضاعهم عندما أعادت الإدارة البريطانية التعاون مع السكان الإيطاليين في إرتيريا، بإبقائهم في وظائفهم، وتقديم المساعدات لهم دون غيرهم، وبدأ الموظفون الإيطاليون يتصرفون مع المواطنين وكأنه لم يحدث أي تغيير في البلد، بل أصبح سلوكهم تجاه السكان المحليين أسوأ من ذي قبل في عهد الاستعمار الإيطالي، لأنهم كانوا يرغبون بالانتقام من الإرتيريين الذين عبروا عن الفرحة بهزيمة إيطاليا خلال الحرب (تريفاسكيس، ١٩٧٧: ٤٤).

وخلال تلك الفترة سارعت أثيوبيا لتعلن عن استعدادها للوصاية على إرتيريا بتاريخ ١٩٤٦/٩/١٧م، وذلك بحجة أن إرتيريا جزء من أثيوبيا، وأن الجزء يجب أن يعود إلى الكل، وقد وضحت أثيوبيا الأسباب التي استندت عليها في المطالبة بضمها لإرتيريا، وذلك من خلال مذكرة رفعتها إلى الأمم المتحدة تضمنت النقاط التالية:

- شرح الروابط العنصرية والتاريخية والقومية والثقافية واللغوية التي تجمع بين إرتيريا وأثيوبيا.

[٣]– عصب: مركز مديرية دنكاليا، وميناء مهم في جنوبي البلاد، وكان اول مركز تحتله إيطاليا عام ١٨٦٩م. انظر: البشير: الموسوعة الإسلامية، ص٧٣٥.

- إن الحكومة الأثيوبية هي من تتولى تعليم أبناء إرتيريا في الخارج، وأن أثيوبيا محط أنظار شباب إرتيريا الطموح إلى العلم والثقافة. وأن الإيطاليين لم يتجاوزا بالنسبة للأهالي نطاق التعليم الابتدائي في أضيق حال.
- اتخذ الإيطاليون من إرتيريا قاعدة للهجوم على أثيوبيا خلال الحرب الإيطالية- الأثيوبية (١٩٣٥-١٩٣٦م).
- إن إرتيريا كيان مصطنع، وهي لا تستطيع العيش وحدها، لأنها تعتمد اقتصادياً على أثيوبيا.

قدمت الحكومة الأثيوبية اقتراحها فيما يتعلق بالمسألة الإرتيرية، والمتضمن تنازل إيطاليا عن ليبيا والصومال الإيطالي، وتعديل النص المتعلق بإرتيريا، بحيث يتضمن إعادتها إلى أثيوبيا وعدم تأخير تقرير مصيرها، إذ أن أثيوبيا لديها مشروعات لتطوير واقع إرتيريا عامةً، والاقتصاد خاصةً كونه مكمل للاقتصاد الأثيوبي، وللنهوض بواقع البلاد كطرق المواصلات والموانئ والتعليم والمرافق العامة.

وخلال تلك المرحلة انتقلت بوادر الصراع الدولي إلى الداخل الإرتيري، سرعان ما بدأت الخلافات بينهم عندما تحركت أثيوبيا وأثرت في بعض القيادات الدينية والسياسية، من المسيحيين الإرتيريين لصالح مشروعها المتعلق بالانضمام لها، لتعلن عام١٩٤٣م عدداً من قيادات الشعب الإرتيري تأييدها للمطالب الإثيوبية في البلاد، وإثر ذلك ظهرت قوة معارضة للقوة المؤيدة للمسألة الضم، ورفضت المزاعم الإثيوبية، حزب الرابطة الإسلامية : يرجع سبب تأسيس الحزب إلى التحدي الذي واجهه الوطنيون بالتآمر الأثيوبي، وتكالب القوى الاستعمارية على بلادهم، لذلك اتفقوا على برنامج سياسي للوقوف في وجه المطالب الأثيوبية بضم إرتيريا إليها، وصار الحزب يشكل التيار المعارض لنهج الحزب الموالي لأثيوبيا وقد جاء في برنامج حزب الرابطة الإسلامية المحافظة على الوحدة الإقليمية لإرتيريا، مع حصول البلاد على الاستقلال التام، وأعلن الحزب أنه في حال عدم الحصول على الاستقلال فإنه يفضل الوصاية الدولية لفترة عشر سنوات تحت الإدارة البريطانية، أو الأمم المتحدة، لغرض كسب ودها كونها كانت تشرف على إرتيريا آنذاك (تركي، ١٩٧٩: ٢١١)، وكان لحزب الرابطة الإسلامية دوراً مميزاً في بث الروح الوطنية وحث الإرتيريين في الخارج على الانضمام للحزب، وجمع التبرعات لصالح الاستقلال والوحدة الوطنية، وقد توجه وفد من الحزب إلى الأمم المتحدة لطرح وجهة نظر الحزب في الاستقلال والوحدة الوطنية ورفض الانضمام إلى أثيوبيا وكشف الأوضاع في إرتيريا. كما أدرك الحزب النوايا العدوانية للسلطات البريطانية، وانتقد السياسة الإيطالية واعتبرها سياسة تعسفية وعنصرية كونها كانت تنظر بانتقاص للشعب الإرتيري.

الحزب التقدمي الليبرالي الإرتيري: اتسم هذا الحزب بنهجه الوطني الرافض للاحتلال والانقسام، وركز الحزب في برنامجه على الاستقلال في ظل إشراف الأمم المتحدة ولفترة انتقالية مدتها عشر سنوات (إبراهيم، ٢٠١٦: ١٢٤)، وقد طرح الحزب قضية الوحدة الوطنية إلى جانب قضية الاستقلال حيث أكد على وحدة الأراضي الإرتيرية، فعارض الحزب منح مينائي عصب ومصوع إلى أثيوبيا معتبراً أنهما يشكلان

عصب الاقتصاد وأن اقتطاعهما يشكل تهديداً للحياة الاقتصادية في البلاد، وبما أن الحزب كان يتواجد في المناطق المسيحية أو ما تسمى المرتفعات الوسطى فقد حصل تنافس شديد بينه وبين حزب الاتحاد المنادي بالوحدة مع أثيوبيا الأمر الذي عرّض كثير من أعضائه إلى التهديد تارة، والتصفية الجسدية تارة أخرى (تريفاسكيس، ١٩٧٧: ١٧٠)، وقد تم تشكيل الكتلة الاستقلالية بالتعاون بين الحزب وحزب الرابطة الإسلامية وبعض الاحزاب الوطنية الاخرى، وأفشلوا مخطط التقسيم البريطاني– الأثيوبي، الأمر الذي أكد على فاعلية المعارضة الوطنية وتأثيرها في الوسط الجماهيري (إبراهيم، ٢٠١٦: ١٢٥).

حزب إرتيريا المستقلة: دعى الحزب في برنامجه إلى الوحدة الوطنية والاستقلال ومواجهة الظلم الاجتماعي، ورفض الاتحاد مع أثيوبيا، هذا وضم الحزب مجموعة كبيرة من المسيحيين والمسلمين، وقد ساهم الحزب في الدعوة للوحدة الوطنية والاستقلال، ورفض الصراعات الطائفية والعنصرية، هذا فضلاً عن كشفه زيف الأنظمة الاستعمارية، وبين الأطماع الأثيوبية في إرتيريا الأمر الذي مكن الحزب من توسيع قاعدته الشعبية(النجم،١٩٧١: ١٨٢– ١٨٣). كانت الاحزاب الوطنية تعمل من أجل الحفاظ على حقوق الشعب الإرتيري المنصوص عليها في مشروع القرار الفيدرالي لذلك فقد اصبحت الحركة الوطنية في مواجهة مستمرة مع النظام الأثيوبي، وضد الأحزاب المعارضة للحركة الوطنية الإرتيرية تلك الأحزاب التي كانت تسعى لمسخ الهوية الوطنية للشعب الإرتيري.

إلا أن الأحزاب الوطنية لم تكن وحدها المتنفذة في الساحة الإرتيرية، بل كانت تنافسها وتصارعها أحزاب مرتبطة بأثيوبيا، لذلك كانت برامج تلك الأحزاب تسعى لتمزيق إرتيريا وإلغاء الهوية الوطنية، ومن أهمها: حزب الوحدة مع إثيوبيا: ويرجع تاريخ نشاط هذا الحزب إلى بداية عام ١٩٤٣م عندما بدأت لأثيوبيا بالمطالبة بضم إرتيريا، وجعلها جزءاً منها، وقد كان لتبنى زعامات الكنيسة الأرثوذكسية هذا المشروع، ترسيخ لمبدأ الانضمام إلى أثيوبيا بحجة أن التوحد مع إثيوبيا ضرورة دينية مسيحية، وقد طور الحزب من وسائله وأدائه، وأظهر تنامياً كبيراً في البلاد، وما أن حل عام ١٩٤٦م حتى أصبح الحزب قوة مؤثرة في إرتيريا، وشن حملة واسعة من العنف والإرهاب ضد قيادات الاستقلال وخلفياتهم الاجتماعية (الجبرتي: ٥)، وخاصة عندما اشتدت مقاومة الاستقلاليين للتوسع الأثيوبي، فمنهم من يرى أن الانضمام إلى أثيوبيا يمنح قوة للمسيحيين والمسيحية في المنطقة، وأخرون كان لهم مصالح خاصة سياسية أو اقتصادية أو دينية وغيرها. وأما من انضم من المسلمين لهذا التيار فكان السبب في ذلك الصراع بين الطبقات الاجتماعية، أو من كان له ارتباطات تجارية بأثيوبيا أو بالمناطق التي كان يسيطر عليها حزب الوحدة(إبراهيم،٢٠١٦: ١١٧–١١٩).

وهكذا بدأت تتمايز الخطوط السياسية في إرتيريا، وتتوجه نحو تشكيل مسارين سياسيين مختلفين سيطرا على الأحداث السياسية في وقت لاحق في البلاد، ولا شك فإن تلك الانقسامات في الساحة الإرتيرية كانت تنبئ بأن ميلاد دولة إرتيريا الحرة المستقلة في تلك الفترة لم يكن بأمر سهل، بل كانت الأوضاع تنذر بمزيد التوتر بين القوى الوطنية والقوى المؤيدة للاتحاد، وعلى أية حال فإن الساحة الإرتيرية انقسمت إلى

تيارين مختلفين في رؤيتهما لمصير إرتيريا، وهما كتلة الوحدة مع إثيوبيا، وكتلة الاستقلال(شاكر، ١٩٨٣: ٧٨).

المحور الثاني: دور الأمم المتحدة في النزاع الأثيوبي- الإرتيري في عام ١٩٤٩م:

تجدد الاهتمام الدولي في عام ١٩٤٩م بمشكلة المستعمرات الإيطالية في أفريقيا عامةً، وإرتيريا خاصةً، فأرسلت الحكومة الإيطالية برقية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أوضحت خلالها أن إرتيريا لم تكن في يوم من الأيام تتبع لأثيوبيا، بل أن تبعيتها تعود لإيطاليا بدلالة وجود سبعين ألف إيطالي عام ١٩٣٩م، وإليهم يرجع الفضل في الكثير من المنشآت التي تأسست في البلاد، حتى كادت إرتيريا أن تكون أوروبية، ثم تحدثت المذكرة عن خطر تقسيم إرتيريا، وادعت البرقية أن إخضاع هذه المستعمرات لأثيوبيا التي تقل عن إيطاليا في المدنية والرقي يعد رجوع الى الوراء، وقضاء على ما قدمته إيطاليا من إنجازات في تلك البلاد(محمد، ١٩٩٤: ٤٦).

وقد نالت المستعمرات الإيطالية اهتماماً خاصاً، كونها كانت محور نقاشات اللجنة السياسية بالأمم المتحدة، وقد وافقت الدول الكبرى وهي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على البحث في مصير المستعمرات الإيطالية(حامد: ٤١)، إلا ان مواقفها تباينت إزاء تلك المستعمرات رأى الاتحاد السوفيتي ممثلاً بوزير خارجيته أندريه غروميكو: أن توضع ليبيا وإرتيريا والصومال الإيطالي تحت وصاية الأمم المتحدة، ويقوم مجلس الحماية بتعيين حاكم أو مدير لكل مستعمرة، بحيث يكون مسؤولاً أمامه، ويشكل مجلس استشاري لمساعدته، يضم أعضاء من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يتعلق بالمسألة الإرتيرية، فقد طالب بضرورة تقديم تنازلات لصالح أثيوبيا، بهدف إيجاد منفذ لها على البحر (سيلاسي، ١٨٢).

كما تقدم الوفد البريطاني بنص الاتفاق البريطاني- الإيطالي [٤]بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣م، والمتضمن وضع الصومال الإيطالي وطرابلس تحت وصاية إيطاليا، وفزان تحت وصاية فرنسا، وبرقة تحت وصاية بريطانيا، أما إرتيريا فتقسم إلى قسمين شرقي يضم إلى أثيوبيا، وغربي يضم إلى السودان(تريفاسكيس، ١٩٧٧: ١٦٤).

وتقدمت أثيوبيا بمشروعها الخاص إلى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤م، وكان محوره إرتيريا، طالبت فيه بإعادة أرتيريا إلى الإمبراطورية الأثيوبية، كونها تشكل جزء لا يتجزأ منها، وأن أثيوبيا بمطالبتها

[٤]- عرف الاتفاق باسم بيفن- سفورتزا، وذلك نسبةً إلى أرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني، وكارلو سفورتزا وزير الخارجية الإيطالي، وضع الصومال الإيطالي وطرابلس تحت وصاية ايطاليا و موضع فزان تحت وصاية فرنسا وبرقة تحت وصاية بريطانيا أما عن إرتيريا فيضم القسم الشرقي من إرتيريا إلى أثيوبيا ويضم القسم الغربي منها إلى السودان. انظر: عرفان: إرتيريا والتحرر الوطني، ص١٨٦.

إعادة إرتيريا إليها لا تسعى لضم شعوب وأراض لا تخصها ولا تفعل أكثر مما فعلته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى حينما طالبت بإعادة الألزاس واللورين.

اتخذت الأمم المتحدة قرارها فيما يتعلق بمشروع القرار البريطاني- الإيطالي، وتم تحديد ١٩٤٩/٥/١٧م لعرض المشروع للتصويت في الجمعية العامة، وقد تم عرض فقرات التصويت بشكل منفصل، وفيما يتعلق بإرتيريا فقد صوتت سبع وثلاثين دولة مع القرار، وأحد عشر دولة ضده، وامتنعت عشرة دول عن التصويت، وعند التصويت على المشروع ككل فقد وافقت عليه سبع وثلاثون دولة، وعارضته أربع عشرة دولة، وامتنعت سبع دول عن التصويت(تريفاسكيس، ١٩٧٧: ١٦٤-١٦٥)، فسقط المشروع لعدم وجود الأغلبية المؤيدة له[٥]. وفي ١٩٤٩/٥/١٨م صدر قرار الجمعية العامة المتضمن تأجيل النظر في مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة حتى دورة الانعقاد الجديدة.

افتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الجديدة، وهي الدورة الرابعة بتاريخ ٩/٢٠/ ١٩٤٩م، وكان محور النقاش الرئيس المسألة الإرتيرية، واختلفت الآراء حيال ذلك الموضوع، فأعلن مندوب فرنسا أن التركيب السكاني الإرتيري واقتصادها المتردي يثيران مشكلة معقدة، وأن حل هذه المشكلة يأخذ بعين الاعتبار مطالب أثيوبيا الإقليمية، ورغبات سكان إرتيريا ومن بينهم الأقلية الإيطالية. وأن أي قرار سيتخذ لابد أن يحصل على موافقة كل من الحكومتين الأثيوبية والإيطالية.

أما إيطاليا فرأت أن استقلال إرتيريا هو في صالح أثيوبيا، ورأى مندوب باكستان أنه بمنح إرتيريا الاستقلال، وضمها إلى أثيوبيا يهدد أثيوبيا نفسها، وذلك لأن إرتيريا بلاد ميئوس منها اقتصاديا ولهذا فإنه ليس من العدل أن تحمل أثيوبيا بمثل هذا العبء الثقيل. وأعلن مندوب لبنان أن حكومته تؤيد منح إرتيريا الاستقلال، وبالمقابل يجب منح أثيوبيا منفذاً لها على البحر،

أما ممثل أثيوبيا فطالب بأحقية أثيوبيا في إرتيريا، إن أثيوبيا لن تسمح بأن يضحى بها على مذبح الأمم المتحدة لإرضاء إيطاليا، وأنها ستتخذ كل الوسائل الشرعية للدفاع عن النفس المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

تقدمت اللجنة السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ /١١ /١٩٤٩م بمشروع قرار إلى الجمعية العامة جاء فيه وجوب تأليف لجنة خماسية لتقصي الحقائق في إرتيريا، وعند التصويت على المقترح بتاريخ٢١/ ١١ /١٩٤٩م، فقد وافقت ٤٨دولة على تأليف اللجنة، مع رفض دولة واحدة وهي أثيوبيا، وامتنعت تسعة عن التصويت (حامد: ٤٩).

---

[٥]- يرجع سبب فشل التصويت على المشروع إلى معارضة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي التابع لها، كونه يخرجها من اللعبة السياسية الدولية، كما عارضته دول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث المستقل، والتي رأت خطورة كبيرة في تقسيم إرتيريا، فضلاً عن موقف الدول العربية والإسلامية التي رأت أن وضع هذه البلدان تحت الاستعمار التقليدي يشكل خطر على وجودها. انظر: عرفان: إرتيريا والتحرر الوطني، ص١٩٢.

اللجنة الخماسية الأممية ومقرراتها:

وافقت الجمعية العامة على تأليف اللجنة الخماسية، تكونت من الدول التالية (بورما، وغواتيمالا، والنرويج، باكستان، واتحاد جنوب أفريقيا)[٦]، وكان من مهمات أعضاء اللجنة، ما يلي: معرفة رغبة سكان إرتيريا، والتحقق من أفضل الطرق والوسائل لتطوير مصلحة السكان، وأهلية الشعب للحكم الذاتي، وتقرير مصير إرتيريا، وإعداد تقرير للأمم المتحدة مع الاقتراحات التي تراها اللجنة مناسبة لحل المسألة الإرتيرية(حامد: ٥٠)(تريفاسكيس، ١٩٧٧: ١٦٨).

عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في ١٩٥٠/١/١٠م، وفي اجتماعها بتاريخ١٩٥٠/٢/٢٥م صادقت اللجنة على البلاغ الأممي والذي جاء فيه: "بلاغ من اللجنة الخماسية إلى سكان إرتيريا، حيث ترسل بعثة الأمم المتحدة تحياتها إلى الشعب الإرتيري، ولقد عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه البعثة وأوصتها بالتحقق من رغبات سكان إرتيريا، وعن أفضل الوسائل لتحسين أحوالهم، وكلفتها برفع تقرير إلى الجمعية العامة يضم مقترحات من أجل وضع إرتيريا في المستقبل، وأن البعثة في سبيل تنفيذ مهماتها سوف تتأكد من كل الوقائع المتاحة، وتستشير السلطة الإدارية القائمة، والحكومات الأخرى المهتمة بالقضية، وممثلي السكان بما فيهم الأقليات والمنظمات والأفراد، ولذلك قررت اللجنة أن تدعو أي فرد أو مجموعة من الأفراد القاطنين في إرتيريا ممن يرغبون في أن يرسلوا إلى البعثة في مقرها في أسمرة أي بيان يتعلق بالوضع المقبل لإرتيريا، ويمكن أن ترفق أسماء الذين يرغبون في مراسلة البعثة في مقرها في أسمرة بأي بيان يتعلق بالوضع في إرتيريا".

لم تكن اللجنة الخماسية موحدة الرأي تجاه المسألة الإرتيرية، مما أدى إلى تقديمها ثلاثة تقارير منفصلة (أبو بكر، ١٩٩٤: ٤٥٧)، التقرير الأول: والذي قدمته كلاً من غواتيمالا وباكستان: ونص على إن إرتيريا تشهد اضطرابات أمنية، إذ قتل خلال وجود اللجنة عدد من الأشخاص بسبب القتال الدائر بين المسلمين والمسيحيين، وتحدث هذا التقرير عن موقف الأحزاب الإرتيرية من الأوضاع، وصنفتهم في مجموعتين رئيسيتين، الأولى كتلة الاستقلال: تدعو إلى استقلال إرتيريا وترفض التقسيم. والثانية كتلة الوحدة: وهي الاحزاب التي تطالب بالوحدة مع أثيوبيا. ووضح التقرير تأثير عامل الدين على السياسة، فبينما المسيحيين يفضلون الوحدة مع أثيوبيا، فإن لمسلمين يفضلون الاستقلال، وتحدث التقرير عن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، واختتم التقرير مضمونه بأن إرتيريا تستطيع ان تواجه المصاعب الاقتصادية، وكانت أهم مقترحات هذا التقرير: إن إرتيريا بحدودها الحالية تكون دولة مستقلة، وتوضع إرتيريا تحت الوصاية المباشرة للأمم المتحدة لمدة أقصاها عشر سنوات، تكون بعدها مستقلة استقلالاً كاملاً (تريفاسكيس، ١٩٧٧: ١٧٧).

---

[٦]– تألفت اللجنة من كل من السادة التالية أسماؤهم: أونج خان ومونج مونج سو من بورما. وكارلاسي كارسيا برير، وجوزيه لويس فندورا من غواتيمالا. وأرلينج كثيل وايفان لوند من النرويج. وضياء الدين والمير محمد الشيخ من باكستان. واللواء ف . هـ . ثيرون وبيلجون من اتحاد جنوب أفريقيا. انظر: عرفان: إرتيريا والتحرر الوطني، ص٢١١

أما التقرير الثاني ومن ضمنه التقرير الثالث: والذي قدمته كلاً من بورما والنرويج واتحاد جنوب أفريقيا: وأوضح أن سكان إرتيريا مقسومين مناصفةً بين مسلمين ومسيحيين، وان أغلبية المسلمين تعيش في الإقليم الشرقي للبلاد، والمسيحيين في المرتفعات الجبلية، وأن لكل قسم عادات وتقاليد متلفة عن الأخر، وبيّن التقرير الواقع الاقتصادي في البلاد، حيث ادعى أن إرتيريا بعيدة عن التطور الاقتصادي، فأراضيها شبه صحراوية وغير مستغلة جيداً، وصناعاتها بدائية، وثرواتها الباطنية مهملة، واعتمادها الأساسي على أثيوبيا، وهذا الامر يجعلها غير قادرة على الاستقلال عن أثيوبيا، وبدوره فقد قسم التقرير الاحزاب الإرتيرية إلى مجموعتين الاولى كتلة الوحدة: وهي الاحزاب الراغبة بالوحدة مع أثيوبيا، كتلة الاستقلال: وهي الاحزاب الراغبة بالاستقلال التام، ورفض الضم إلى أية دولة أخرى، أو تقسيم البلاد، وفيما يتعلق بمقترحات هذا الفريق، فقد اختلفوا فيما بينهم فوفدي بورما واتحاد جنوب أفريقيا اقترحا على أن تكون إرتيريا موحدة، وتتمتع بالحكم الذاتي، ضمن اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا. بينما اقترح ممثلي النرويج أن تتحد إرتيريا مع أثيوبيا، وان يترك الإقليم الغربي تحت الإدارة البريطانية لفترة من الزمن، ليقرر بعدها أي من الدولتين يريد ان ينضم أليها أثيوبيا أو السودان. على أية حال لم تأخذ اللجنة السياسية في الأمم المتحدة بالتقارير الواردة في اللجنة الخماسية، لاختلاف الآراء بين أعضاء اللجنة(حامد: ٥١– ٥٢).

موقف الأمم المتحدة من مشروعات حل المسألة الإرتيرية ١٩٥٠م:

تقدمت عدد من دول العالم بدءاً من١٩٤٩/٩/٣٠م، بعدد من مشروعات القرارات حيال مسألة المستعمرات الإيطالية عامةً والمسألة الإرتيرية خاصةً، وقد شملت المشروعات التالية:

- مشروع القرار المشترك[٧]: المتضمن على أن تكون إرتيريا وحدة ذات حكم ذاتي في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا، تحت سيادة التاج الإثيوبي (الثورة الإرتيرية: ٥ .(
- مشروع قرار الاتحاد السوفيتي: المتضمن منح إرتيريا استقلالها التام، وانسحاب القوات البريطانية منها، إثر موافقة الجمعية العامة على القرار، وأن تمنح أثيوبيا منفذ لها إلى البحر عبر ميناء عصب (محمد، ١٩٩٤م: ٤٦)
- مشروع القرار الباكستاني: المتضمن منح إرتيريا الاستقلال، وتكون ذات سيادة، على ان يشكل مؤتمر قومي في موعد لا يتجاوز ١٩٥١/١٠/١م، وان تنقل كامل صلاحيات الممنوحة للسلطة الإدارية إلى الحكومة المؤقتة(الأمم المتحدة: ٣٩ .(

---

[٧]– ضم كلاً من: الولايات المتحدة الأميركية وكندا من أمريكا الشمالية، وبوليفيا والبرازيل والمكسيك والبارغواي والبيرو وبنما والإكوادور من أمريكا الوسطى والجنوبية، والدنمارك واليونان من أوروبا، وبورما وتركيا من آسيا، وليبيريا من أفريقيا. انظر: عرفان: إرتيريا والتحرر الوطني، ص٢٥٤.

- مشروع القرار العراقي: المتضمن حق إرتيريا في مسالة الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي، أو أن تصبح إرتيريا دولة مستقلة مقابل ان تمنح أثيوبيا ميناء على البحر.
- مشروع القرار البولندي: المتضمن منح إرتيريا الاستقلال بعد ثلاث سنوات، يحكمها خلالها مجلس مكون من ستة أعضاء أحدهم من أثيوبيا، واثنان من دول عربية، وثلاثة من إرتيريا اثنان من السكان الأصليين وواحد عن الأوروبيين، ويقدم المجلس تقريراً سنوياً إلى الأمم المتحدة(الأمم المتحدة، ٣٨).

وعندما بدأ التصويت على مشروعات القرارات من قبل اللجنة السياسية، وعلى الرغم من تقارب عدد الأصوات، فإن المشروع المشترك حاز على أعلى الأصوات، ورفع إلى الجمعية العامة ليتم التصويت عليه، ومن ثم يصدر في شكل قرار نهائي عن الجمعية العامة، عقدت الجمعية العامة جلستها بتاريخ ١-٢/ ١٢/ ١٩٥٠م، ناقشت خلاله المشروع المشترك، سارعت أثيوبيا إلى الترحيب بمشروع القرار، وأعلنت موافقتها على فكره الاتحاد الفيدرالي مع إرتيريا، وأن أثيوبيا تقبل كل النصوص لتأمين الأقليات الوطنية من المسلمين والأجنبية من الإيطاليين المتواجدين في إرتيريا، وتحترم حقوقهم وامتيازاتهم. وبعد طرح مشروع القرار الأمريكي على التصويت في الجمعية العامة، كانت نتيجة أن أعلنت ستة وأربعين دولة تأييدها للمشروع، وعارضته عشرة دول، وامتنعت أربع دول عن التصويت.

وقد جاء في مضمون القرار المشترك، ما يلي: "أنه من أجل رغبات ومصلحة الشعب الإرتيري، ولمختلف الديانات والجنسيات داخل إرتيريا، وأنه جاء لقدرة الشعب على الحكم الذاتي، ومن أجل مصالح السلام والأمن في شرق أفريقيا، ومن أجل مطالب أثيوبيا التاريخية والجغرافية والاقتصادية، وحاجتها المشروعة إلى ممر للبحر، من أجل ذلك كله تقرر أن تصبح إرتيريا وحدة متمتعة بحكم ذاتي في إطار اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا تحت التاج الأثيوبي"(الأمم المتحدة: ٥٨). وتضمن القرار خمسة عشر مادة، تناولت فيها: سلطات الحكومة الإرتيرية واختصاصاتها، وتأليف منطقة الاتحاد، وتشكيل المجلس الفيدرالي، وضمانات الحكومة الفيدرالية للمقيمين داخل إرتيريا، وتنظيم دستور الاتحاد الفيدرالي.

كما نص القرار على تعيين مندوب من الأمم المتحدة في إرتيريا، اجتمعت اللجنة السياسية للجمعية العامة في ١٩٥٠/١٢/١٢م، لتحديد أسماء المرشحين لمبعوث الأمم المتحدة في إرتيريا، وانتخب إدوارد وانزه ماتينزو وهو بوليفي الجنسية مبعوثا للأمم المتحدة إلى أرتيريا، بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤م، ووصل إلى أسمرة بتاريخ ١٩٥١/٢/٩م (حامد: ٣٣)، وأعلن حال وصوله عند وصوله أن قرار الأمم المتحدة الخاص بإرتيريا هو حل وسط أرضى جميع الأطراف، سواء من كان يرمي إلى الاتحاد مع أثيوبيا، أو الذين يطالبون بالاستقلال، فضلا عن إرضائه لأثيوبيا، باعترافه بحاجتها إلى منفذ لها على البحر، واستمرار العلاقات والروابط التاريخية والعادات التي تربط أثيوبيا وإرتيريا، وأوضح أنه سيبذل كل جهود، من أجل اتمام الاتحاد الفيدرالي، ووضع دستور له، وقد اعترضت أعمال المبعوث الأممي عدد من المنغصات، ولعل أبرزها

نشاطات عصابات الشفتا[٨]، الأمر الذي اضطره إلى تأجيل زياراته، أو ايقافها لبعض الوقت، حتى زوال هذا الخطر، فاستمر الحال حتى نهاية آب/ ١٩٥١م عندما عاد المبعوث الأممي لمزاولة نشاطه، فاجتمع مع الأحزاب السياسية الإرتيرية، فكان محور لقاء المبعوث الأممي مع كتلة الاستقلال على ألا تكون الحكومة الفيدرالية هي ذاتها الحكومة الأثيوبية، وأنه لا بد من وجود ثلاثة كيانات، وهي: الحكومة الفيدرالية، والحكومة الأثيوبية، والحكومة الإرتيرية، وأشارت هذه الأحزاب إلى أنه يجب ألا يذكر الدستور أية قوانين تحد من إمكانية وصول الأجانب الى منصب الحاكم العام، بينما طالبت جميع الأحزاب باعتماد اللغتين العربية والتجرينيه كلغتين أساسيتين.

رفع مندوب الأمم المتحدة تقريره إلى الجمعية العامة بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥١م، والذي جاء فيه أن الأغلبية الساحقة من سكان إرتيريا يقبلون الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا، بشرط أن تتمتع إرتيريا باستقلالها الذاتي، وأنهم على استعداد للتعاون معه، ومع ذلك فإنه يشعر بأن عددا من الإرتيريين لا يعتقدون بجدوى الحل الفيدرالي، أو بإمكانية تطبيقه، وأشار المبعوث إلى الخلافات العديدة التي نشبت بينه وبين الحكومة الأثيوبية بشأن صياغة الدستور (تريفاسكيس، ١٩٧٧: ٢٠١)، وكانت الخلافات تدور حول تأليف الحكومة الفيدرالية، وكيف ستتألف الحكومة الثالثة، وهل هي غير الحكومتين الإرتيرية والأثيوبية، وما هو نوع العلاقة بين إمبراطور أثيوبيا ورئيس وزراء إرتيريا، وحول تعيين ممثل للإمبراطور في إرتيريا، وطريقة الانتخابات، ومسألة اللغة والتعليم.

صدر إعلان إجراء الانتخابات العامة للجمعية التشريعية في ٢٩/ ١/ ١٩٥٢م، وجعل نظام الانتخابات الإرتيرية نوعين، الأولى: انتخابات مباشرة في مدينتي أسمرة ومصوع، وقد مثلهما تسعة نواب من أصل ٦٨ نائبا في البرلمان الإرتيري. والثانية: انتخابات غير مباشرة في المناطق الريفية، كما تم إقرار الدستور المعدل، والذي يحتوي على ٩٩ مادة، وأهم القضايا التي طرحها الدستور:

- يتكون المجلس الفيدرالي الإمبراطوري من عدد متساوي من الأثيوبيين والإرتيريين، وهؤلاء يعينهم رئيس السلطة التنفيذية، وتصادق عليهم الجمعية التشريعية الإرتيرية
- حددت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكومة إرتيريا بأنها المسائل التي ليست من اختصاص الحكومة الفيدرالية ومن هذه السلطات الاحتفاظ بقوات الأمن الداخلي، وجباية الضرائب لسد النفقات المحلية، وأن تكون للإقليم ميزانيته الخاصة به.

[٨]- الشفتا: المتمردون او قطاع الطرق هو أفضل تعبير عن هذه الكلمة، تعرضت أثيوبيا للكثير من هجمات الشفتا، كانت يتلقون الدعم من فرنسا وإيطاليا، وكان بوسع قواتهم إجبار السلطة على الاعتراف بهم كحكام محليين، أو السكوت عن تجاوزاتهم. انظر: تريفاسكيس: إرتيريا مستعمرة في مرحلة الانتقال، ص١٨٤.

- يقوم دستور إرتيريا على مبادئ الحكم الديمقراطي، وللجميع التمتع بالحقوق الإنسانية، والحريات الأساسية (سيلاسي: ٦٩).
- لإرتيريا علم خاص وخاتم وشارات خاصه بها .
- اللغتان الرسميتان هما التجرينية والعربية (شاكر، ١٩٨٣: ٨٤).

صادق الإمبراطور هيلا سيلاسي[٩] بتاريخ ١٩٥٢/٩/١١م على القرار الفيدرالي في حفل كبير أقيم في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وفي ١٩٥٢/٩/١٥م أنزل العلم البريطاني من فوق قصر الحاكم في أسمرة، وسلمت الإدارة البريطانية السلطة إلى الحكومتين الإرتيرية والأثيوبية ورفع العلم الإرتيري وإلى جانبه العلم الأثيوبي. وفي ١٩٥٢/٩/١٦م أعلن الحاكم البريطاني لإرتيريا عن إنهاء الحكم البريطاني فيها، والذي استمر من عام ١٩٤١م حتى عام ١٩٥٢م.

وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٢م أعلن مبعوث الأمم المتحدة تقريره النهائي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن فيه انتهاء مهمته في تطبيق الاتحاد الفيدرالي (حامد: ٣٣)، الذي نص على أن حكومة إرتيرية ذات حكم ذاتي لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في شؤونها الداخلية، بينما تكون شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والنقد والمالية والتجارة الداخلية والخارجية والاتصالات خاضعة للسلطة الاتحادية، مع الأخذ في الاعتبار رغبات سكان إرتيريا، ومصالح الأمن والسلام وحقوق ومطالب اثيوبيا الخاصة، وقد قبلت أثيوبيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن تبدي أي شكل من أشكال الاعتراض أو الاستفسار عن بعض بنوده، وقبلت بأن يكون لإرتيريا دستورها الخاص، في الوقت الذي لم يكن هناك فيه دستوراً واضحا لأثيوبيا يتفق مع التقاليد الديمقراطية، إذ وضع مجلس ممثلي إرتيريا على الدستور في ١٠/ ٧/ ١٩٥٢م، ثم وقع عليه مبعوث الأمم المتحدة في ٦/ ٨/ ١٩٥٢م، وأقره الإمبراطور هيلا سيلاسي في ١١/ ١٩٥٢/٨م، وذلك قبل أن تقبل الأمم المتحدة، وتصدر القرار الفيدرالي (تريفاسكيس، ١٩٧٧: ص٢٢٢).

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها بتاريخ١٩٥٢/١/٢٦م أن تنقل الممتلكات الإيطالية في إرتيريا الى الإرتيريين وقد اتخذ هذا القرار طبقا للمعاهدة المبرمة بين الحلفاء والحكومة الايطالية في باريس خلال معاهدة الصلح، والذي ينص على تنازل إيطاليا عن كل حق او مستند في الممتلكات الإيطالية الإقليمية في كل من ليبيا وارتيريا والصومال الإيطالي، إلى أن يتم تقرير مصيرها النهائي تستمر هذه

[٩]- هيلا سيلاسي: إمبراطور أثيوبيا، يعني اسمه في اللغة الأثيوبية القديمة سلطة الثالوث، واسمه الحقيقي تافاري ماكونين، حكم لأكثر من أربعين سنة، قام بدور قيادي في تحرير بلاده من الاحتلال الإيطالي، كما قام بدور سياسي نشيط في العمل من اجل الوحدة الأفريقية، وبرز على الصعيد الدولي كأحد أكبر القادة ورجال الدولة الأفارقة، تولى عدد من المناصب قبل توليه الحكم، منها: حاكم إقليم سلالة، وحاكم إقليم هرر، كما كان ولياً للعهد خلال حكم الإمبراطورة زوادينتو، وبقي وصياً على العرش لمدة أربعة عشر عام، عندما توجته الإمبراطورة حاكماً على البلاد عام ١٩٢٨م. انظر: الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، مج١، ص١١٤.

الممتلكات تحت الحماية البريطانية (محمد، ١٩٩٤، ٣٩)، وجاءت موافقة الجمعية العامة على هذا المشروع بأغلبية تسع وثلاثين دولة، ورفضته خمسة دول، وامتنعت خمسة دول عن التصويت، وقد تكون القرار من إحدى عشرة مادة، تضمنت تسليم إرتيريا جميع الممتلكات العامة للدولة، وكذلك السجلات والوثائق الموجودة والتي كانت الإدارة البريطانية قد استولت عليها في أعقاب دخولها إرتيريا إلا أن الإدارة البريطانية سلمت جميع الممتلكات الإرتيرية إلى الحكومة الأثيوبية، واستولى الجيش الأثيوبي عسكرياً على المطارات والموانئ، والبرق، والبريد، والسكك الحديدية، ووسائل المواصلات، والمباني الحكومية (حامد:٣٣)، ولم يترك للحكومة الإرتيرية ما يمكن أن تنشأ دولتها عليه، وعدّت الحكومة الأثيوبية نفسها هي الحكومة الفيدرالية، وهذا ما يتعارض مع بنود الاتحاد الفيدرالي بين أثيوبيا وإرتيريا الذي أقرته الأمم المتحدة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- بعد هزيمة إيطاليا في الميدان الأوربي إثر نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م، أصبحت المستعمرات الإيطالية في أفريقيا مطمعاً لكثير من الدول العالم المنتصرة خلال الحرب، والمتحالفة ضد دول المحور، وعلى رأسها كانت بريطانيا، التي أملت في وراثة إيطاليا في السيطرة على مستعمراتها.
- رأت القوى الاستعمارية أن منطقة القرن الأفريقي تحتاج إلى قوى دولية كبرى لوضعها على طريق التقدم، ومن هنا لا بد من فرض نظام الوصاية عليها.
- مطالبة أثيوبيا بإرتيريا، حيث بدأت أثيوبيا سياستها التوسعية تجاه إرتيريا، وسارعت لتعلن عن استعدادها للوصاية عليها، وذلك بحجة أنها جزء من أثيوبيا.
- عندما بدأت الأمم المتحدة في دراسة المسائل المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية، رفعت قضية إرتيريا إلى اللجنة السياسية والإقليمية، لبحث المسألة والبت فيها، لتبدأ المفاوضات حيالها.
- انتقلت الصراع حيال القضية الإرتيرية من اللجان المختصة، وعرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظلت المسألة الإرتيرية لفترة زمنية طويلة خاضعة للكثير من وجهات النظر الضيقة، إلى أن نجحت أثيوبيا في النهاية بتحقيق هدفها المعلن والمتمثل في السيطرة على إرتيريا.
- لعبت الولايات المتحدة الأميركية المساند لأثيوبيا الدور الأكبر في إجبار الأمم المتحدة على اتخاذ قرارها المتضمن بأن تصبح أثيوبيا وإرتيريا دولة فيدرالية اتحادية، تتكون من إقليمين رئيسيين هما أثيوبيا وإرتيريا، وأن يكون خضوعهما لسيادة التاج الإمبراطوري الأثيوبي.

لكن الأمر المميز للصراع الأثيوبي- الإرتيري، أن الإرتيريين أنفسهم لم يتفقوا على طريق موحد لتقرير مستقبلهم، كما أكدت تلك السياسة على أن الأمم المتحدة لم تضع أية ضمانات لتنفيذ قرارتها، وبالتالي لم يكن لها أي دور في حال إخلال أي طرف ببنود الاتفاق بين الاطراف المتنافسة للسيطرة على إرتيريا.

المصادر والمراجع:

١- أبو بكر، عثمان صالح، *عثمان صالح سبي والثورة الإرتيرية*، ط١، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،١٩٩٨.

٢- أبو بكر، محمد عثمان ، *تاريخ إرتيريا المعاصر (أرضاً وشعباً)*، ط١، القاهرة،١٩٩٤.

٣- الأسعد، رشيد جبر، *أضواء على القضية الإرتيرية*، ط١، بغداد، دار النذير للطباعة والنشر.

٤- البشير، عبد الوهاب الطيب (٢٠٠٩): *الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في أثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية (١٩٣٠- ٢٠٠٧م)*، جامعة أفريقيا العالمية،١٩٦٩.

٥- تريفاسكيس، ج. ك. ن: *إرتيريا مستعمرة في مرحلة الانتقال (١٩٤١-١٩٥٢)*، تر: جوزيف صفير، ط١، بيروت، دار المسيرة.

٦- جبهة التحرير الإرتيرية، البعثة الخارجية ، *وثائق الأمم المتحدة عن إرتيريا من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢*.

٧- الجبرتي، عبد القادر حقوس محمد: *أبو الشهداء عبد القادر محمد صالح كبيري رائد من رواد الوطنية*، القاهرة، النسر الذهبي.

٨- الخوند، مسعود: *الموسوعة التاريخية الجغرافية*، بيروت، دار رواد النهضة.

٩- سيلاسي، بيركيت هابتي، *الصراع في القرن الأفريقي*، ط١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

١٠- القيادة العامة لجيش التحرير الإرتيري: *الثورة الإرتيرية وقضايا المواقف الراهنة والثورة المضادة*، دمشق، المكتب الإعلامي،١٩٨٠.

١١- الكيالي، عبد الوهاب: *موسوعو السياسة*، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٢- عبد ربه، محمد حسن عبد السلام، *الموقع الحبيس ومشكلاته الجيوبوليتيكية*، جامعة المنوفية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،٢٠١٩.

١٣- عرفان، محمد عاطف للمقصود ، *أرتيريا والتحرر الوطني ١٩٤١- ١٩٦١م*، جامعة المنيا، بحث لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث،١٩٨٦.

١٤- شاكر، محمود، *إرتيريا والحبشة*، ط٢، بيروت المكتب الإسلامي،١٩٨٣.

١٥- مجموعة مؤلفين: *الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (إقليم شرقي أفريقيا)*، مج١٠، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٦- نايدل: س.ف، *التركيب السكاني في إرتيريا العناصر والقبائل*، تر: جوزيف صفير، بيروت، دار المسيرة،١٩٧٧.

١٧- النجم، عبد الباري عبد الرزاق، *ارتيريا شعبا وكفاحا*، بغداد، مطبعة العاني،١٩٧١.